وهي الانزال اى لننزلنهم من الجنة غرفا واصحاب غرفا على قراءة الاخرين اما على انه منصوب
على تضمين اثوى معنى انزل لان ثوى لازم فيتعدى بالهمزة الى واحد ويتعدى الى اثنين
باعتبار التضمين واما على الظرفية تشبيها الظرف المحدود بالمبهم كما في قوله لاقعدن لهم
صراطك المستقيم او باسقاط الخافض اتساعا اى في غرف واما قراءة العامة فهو
منصوب على انه مفعول ثان لان بوأ يتعدى الى اثنين قال تعالى تبوئ المؤمنين
مقاعد للقتال قوله تجرى صفة لغرفا وقد قرئ نعم بزيادة الفاء على ان الفاء
لعطف الجملة على الجملة التى قبلها لا لتفيد ان مضمون الجملة التى بعدها واقعة عقيب مضمون
الجملة التى قبلها من غير ان يتخلل بينهما زمان فاصل كما في نحو قام زيد فقعد عمرو بل هي
للدلالة على كون المذكور بعدها كلام مرتب على ما قبلها فى الذكر لا ان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها فى الزمان كما فى قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جرى ذكره والمخصوص بالمدح محذوف والمعنى نعم اجر
العاملين خالصا لوجه الله تعالى الغرف الموصوفة حرف الكلام بما قبله عليه قوله
وكأين من دابة كأين كلمة مركبة من كاف التشبيه واى التى يتعمل استعمال من وما ركبتا وجعلتا
بمعنى كم الخبرية وكأين مبتدأ ولا تحمل صفتها والله يرزقها خبره ومن دابة تمييز كم وكم
من نفس دابة على وجه الارض عقلت او لم تعقل لا تطيق ان تحمل رزقها لضعفها عن حمله
مع احتياجها الى الغذاء مثلكم ولا تحمل صفتها وقيل مرتبة خبره او لا تدخر شيئا من الرزق لغد انما
تصبح فيرزقها الله من حيث لا تحتسب قيل لا يدخر شيء من الحيوان قوتا الا ابن ادم والفارة
والنملة وقيل العقعق يخبأ الا انه ينساه قوله لا يرزقها الا الله استفاد الحصر من
تقديم الجلالة وبناء الفعل عليه قال مثل هذا التركيب يفيد الاختصاص كما ذكره
الزمخشري في سورة الرعد قوله الله يبسط الرزق عن عطا عن ابن عمر رضي الله عنهم
قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخل بعض حيطان الانصار
فجعل يلتقط من التمر ويأكل فقال يا ابن عمر ما لك لا تأكل فقلت يا رسول الله لا اشتهيه
فقال لكني اشتهيه وهذه صبح رابعة لم اطعم طعاما ولم اجده فقلت انا لله وانا اليه راجعون
قال يا عمر لو سألت ربي لاعطاني مثل ملك كسرى وقيصر اضعافا مضاعفة ولكني اجوع
يوما واشبع يوما فكيف يا ابن عمر اذا عمرت وبقيت في حثالة يخبئون رزق سنة ويضعف
اليقين فوالله ما برحنا حتى نزلت وكأين من دابة لا تحمل رزقها وقال عليه السلام لو انكم توكلتم
على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا قوله لان رزق الكل

الكل باسباب فانه تعالى لو لم يخلق النبات لم يكن للحيوان رزق وليس للاغتذاء بمجرد الابتلاع
بل لا بد فى صيرورة الغذاء جزءا من المغتذى تحوله لحما وعظما وشحما من ان يخلق الله تعالى
فيه قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة وغيرها من القوى التى لا تحصل الا بمحض قدرة
الله تعالى وارادته واذا تقرر ان رزق الكل باسباب هو المسبب لها ثبت ان الله تعالى هو الرزاق لكل
الدواب كلها ومباشرة الاسباب وسلوك طريق الاكتساب لا ينافى التوكل وكذا جمع ما
اكتسبه واعداده لوقت الحاجة اليه لا يقدح فى التوكل بل الذى يقدح ان يكون اعتماده الى [illegible]
والى ما يحتويه من طرق اكتسابه واما من تمسك بالاسباب وسلك سبيل الاكتساب تابعا لسنة
الله فى رزق العباد حيث جرت عادته فى افاضة الخيرات على الاستفاضة والطلب من قاضي
الحاجات بالتشبث بما جعله سببا لنيل المرادات مع الاعتماد بانه تعالى على ان يرزقه من
غير كد واهتمام وعلم انه يجعل سعيه فى تمسك الاسباب ضائعا غير مؤد الى المراد فهو متوكل
على العزيز العلام حيث كان سعيه معتمدا عليه لا على عمله واجتهاده ثم انه تعالى لما خاطب
المؤمنين وامرهم بالمهاجرة الى ارض يتمكنون فيها عبادة الله تعالى قال لهم على سبيل التعجب
من جهالة كفار مكة ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ذكر فى السموات والارض
خلقهما وفى الشمس والقمر تسخيرهما لان الحكمة لا تتم بمجرد خلق الشمس فان الشمس لو
كانت مخلوقة بحيث تستقر فى موضعها لما حصل الليل والنهار ولا الصيف والشتاء
فاذن الحكمة فى تحريكها وتسخيرها ثم انه لما بين ايجاد الذوات بقوله السموات والارض
وبين ايجاد الصفات بقوله وسخر الشمس والقمر ذكر الرزق لان كمال الخلق ببقائه
وبقاء الانسان بالرزق كانه قيل المعبود اما ان يعبد لاستحقاق العبادة فالاصنام
ليست كذلك لان المستحق لها هو الله تعالى واما لكونه عظيم الشان فالذى خلق السموات
والارض هو المنفرد بعظم الشان فله العبادة واما لكونه ولي الاحسان فالله الذي
رزق الخلق هو المنفرد بالفضل والاحسان فله العبادة فانى يؤفكون قوله
ويقدر له اى يضيق فان القدر والقتر بمعنى واحد وهو التضييق قوله يحتمل ان
يكون الموسع له والمضيق له واحدا هذا الاحتمال هو الظاهر لان من فى من يشاء
موصولة اريد بها من افراد الانس من تعلق بكونه شاء الله التوسيع له ولما رجع ضمير يقدر له الى
ذلك المتعين كان الظاهر اتحاد الموسع له والمضيق عليه ولما كان التوسيع والتضييق
متضادين لا يجتمعان فى محل واحد فى زمان واحد وجب ان يكون نظمه من سبيل التعاقب
واما احتمال اختلافهما فانه وجب كون الضمير راجعا الى من [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)